

إن تحديد الإطار القانوني لحق التفاوض الجماعي من شأنه إعطاء العامل ورب العمل على حد سواء أربحية في إذ من شأنه أن يضبط جميع إشكال التفاوضية المتعلقة بممارسة ممارسة التفاوض الجماعي كآلية لخلق قواعد تنسجم مع سوق العمل وكذلك مع ظروف وشروط العمل في المؤسسات والقطاعات المختلفة. الاجتماعي في جلب قاعدة تفاهم تبني عليها قواعد قانونية تتسم بالتوافق والنسجام. إلّا أنه أغفل تأثير تقنية التفاوض الجماعي كأداة تساهُم في خلق قواعد قانونية